

برامج التمكين الاقتصادي للمرأة: نحو تحقيق "فوائد مزدوجة" بدلاً من إرهاق مزدوج

ديبنا شوبرا، معهد دراسات التنمية

الأمر نتيجتان: الأولى هي الإرهاق المزمن والقلق الدائم سواء على قدرتهن على توفير الدعم المالي لعائلاتهن وقدرتهن على الاعتناء بهن. والثانية هي مشاركة معظم النساء في مهمات متعددة مما زاد من إجهادهن الجسدي والعاطفي. وجدت الدراسة أن الأطفال (وخاصة الفتيات) شعروا بالآثار السلبية لعبء النساء المزدوج من خلال تلقي رعاية أقل وعدم توفير رعاية بديلة وكذلك محاكاة أمهاتهن ومساعدتهن في كسب الدخل.

يشير البحث إلى الحاجة إلى برامج وسياسات تمكين اقتصادي للمرأة تبذل جهد متضافر للنظر في الواقع المعيشي للمرأة وجهودها بين العمل المدفوع الأجر وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. يمكن القيام بذلك من خلال توفير وظائف لائقة (ساعات عمل مرنة بأجر مناسبة وفي وقت المناسب وفي ظروف عمل جيدة) وتأكيد الروابط بين البرامج والخدمات العامة الجيدة مثل الوصول إلى الماء والغاز والكهرباء وخدمات رعاية الأطفال. سيتيح ذلك للنساء جني ثمار "مزدوجة" - وهي (1) حصول المرأة على عمل لائق وتمكيني و(2) إعادة توزيع الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل الإضافي بحيث لا تتعهد النساء بأكثر من نصيبهن العادل في العمل الاجتماعي.

سيؤدي تحقيق ذلك إلى:

- **بشكل أمثل** - أن تكون النساء قادرات على العمل دون تعميق فقر الوقت أو القلق بشأن مقدار وجودة الرعاية التي تتلقاها أسرهن مما يتيح لهن اختيار أنواع من العمل أفضل أجراً وأكثر تمكيناً بدلاً من أن يجبرن على وظائف مدفوعة الأجر وغير مرنة.
- **تقاسم الفرص** - بين جميع النساء في الأسرة دون نقل الرعاية بين الأجيال إلى الفتيات أو المسنات بحيث لا تتآكل الفوائد الاقتصادية بسبب تكاليف الرعاية البديلة.
- **فائدة مستدامة عبر الأجيال** - تقليل صعوبة العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر بحيث لا تستنزف النساء وأسرهن عاطفياً وجسدياً. يجب أن تتحسن جودة رعاية الطفل بدلاً من أن تتدهور نتيجة عمل الأمهات بأجر.

ملحوظة:

تلخص هذه الورقة مشروع بحثي قام به معهد التنمية وشركاؤه بعنوان "موازنة عمل الرعاية الغير المدفوع الاجر والعمل بأجر: النجاحات والتحديات والدروس المستفادة من برامج وسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة"، لمزيد من المعلومات قم بزيارة الموقع التالي <<http://interactions.eldis.org/economic-empowerment>>.

أبرزت الأبحاث الحديثة التي أجريت في أربعة بلدان (الهند ونيبال وتنزانيا ورواندا) في إطار برنامج النمو والفرص المتكافئة للمرأة، صعوبة العمل المدفوع الأجر وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء في الأسر الفقيرة مما يؤدي إلى استنزاف أجسادهن وعقولهن وأسرهن.

الاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة القائمة على منهجيات مختلطة هو أن النساء في الأسر الفقيرة يرحبن بفرصة كسب أي نوع من الدخل. ومع ذلك فإن خياراتهن في العمل المدفوع الأجر محدودة بسبب كل من عدم استقرار الاقتصاد الكلي في مناطق سكنهن واضطرارهن إلى تكييف عملهن بأجر حول عملهن غير المعترف به والمقدر بأقل من قيمته في الأسرة: رعاية أسرهن والقيام بالأعمال المنزلية والحصول على المياه والوقود وتقديم الرعاية للحيوانات ورعاية الأرض. ونتيجة لذلك تُجبر النساء في كثير من الأحيان على العمل بأجر ضعيف وغير منتظم وفي ظروف مرهقة. وفي الوقت نفسه فإن مشاركة المرأة في هذا النوع من العمل الشاق المدفوع الأجر يقلل من الوقت ونوعية الرعاية التي توفرها لعائلاتهن.

لتقليل الصعوبة التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية من الضروري مراعاة هذه الروابط متعددة الاتجاهات والمعقدة بين العمل بأجر وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر عند تصميم وتنفيذ برامج وسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة. التركيز على إشراك النساء في القوة العاملة كواحد من الأهداف الأساسية لهذه البرامج يصرف الانتباه عن الحالة المزمنة التي تواجهها النساء وأسرهن: مع عدم وجود وقت للراحة أو التعافي من العمل لساعات طويلة والسفر بعيداً للحصول على العمل مدفوع الأجر والتعرض لإصابات بعضها لها أضرار مستديمة على أجسادهن. ومما يزيد الطين بلة هو عدم توفر الخدمات العامة، لذلك لا يكفي أن توفر مثل هذه البرامج والسياسات أي نوع من فرص توليد الدخل فقط بفرض أن النساء سيتم تمكينهن اقتصادياً نتيجة لذلك.

أظهرت الدراسة أنه على الرغم من ترحيب النساء في الدول الأربعة بفرصة المشاركة في البرامج الثمانية التي تمت دراستها فإن الدخل الناتج عن أنشطة النساء لم يحقق سوى جزء صغير من متطلباتهن المالية. وقد أفادت النساء اللاتي شاركن في قانون ضمان المهن الريفيه في الهند وبرنامج العمل في نيبال بأنهن عملن فترات عمل قصيرة وتأخرت عليهن المدفوعات وكانت النتيجة الحصول على عائدات منخفضة من هذه البرامج وعدم كفاية الفوائد في توفير أي تحسينات مستدامة لأوضاعهن الاقتصادية. علاوة على ذلك لم يكن هناك أي خدمات خاصة برعاية الطفل في أغلب البرامج التي تمت دراستها وعندما وجدت تلك الخدمات كانت جودتها تمنع النساء من الوصول إليها.

أظهرت دراستنا أن العائدات المتدنية من أحد مصادر العمل أجبرت النساء على التوفيق بين الأنشطة المتعددة المدرة للدخل مما أدى إلى زيادة الضغوط الزمنية وبذل جهد كبير. كان لهذا